وثائق إثبات نسب محمد باشا نقيب الأشراف بمصر (ت 1035 هـ/1626 م)

د. إيمان محمد أبو سليم
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص:

تتضمن الدراسة نشر ثلاث وثائق لإثبات نسب محمد باشا نقيب الأشراف بمصر، مع تقديم دراسة دبلوماتية لها والتعليق على ماورد فيها من أماكن وأسماء ووظائف ومصطلحات، وتلك الوثائق مدونة بسجلي محكمتي القسمة العسكرية رقم 19 والباب العالي رقم 84، وهما السجلان المحفوظان ضمن الوديعة الأرشيفية للمحاكم العثمانية في دار الوثائق القومية بالقاهرة، وتنحصر تواريخ الوثائق بالدراسة في الفترة من 1 ذي الحجة سنة 1003هـ وحتى 1 ذي القعدة سنة 1013هـ.

ولهذه الوثائق أهميتها لما تقدمه من معلومات قيمة عن الإجراءات القانونية التي كانت تتبع في إثبات النسب الشريف، كما توضح مسوغات التعيين في نقابة الأشراف أو العزل منها، إلى جانب أهميتها في الدراسات التاريخية، لأنها تُلقي الضوء على مدى نفوذ الأشراف وتعاظم شأنهم.

مقدمة:

علم الأنساب من أهم العلوم عند العرب، فقد عُني العرب بأنسابهم فحفظوها، ورووها في العصر الجاهلي ودونوها في العصور الإسلامية، وصارت لديهم علماً له فوائده وقواعده(1).

وكان الناس في صدر الإسلام يتعلمون الأنساب كما يتعلمون الفقه، ومنذ منتصف القرن الثاني الهجري (السابع الميلادي) حدث تحول في جهة علم النسب، فبدلاً من أن يهتم العرب الانتساب إلى القبائل العربية، أصبحوا يتقصون النسبة إلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم وأهل بيته الطاهرين، وبعد أن كان لون النسب الجنس والقبيلة، أصبح لونه الدين والقرب أو البعد من الرسول صلى الله عليه وسلم وآله، وفيما مضى كان الشرف هو صفاء النسب العربي، فصار الشريف كل مَنْ كان من أهل البيت، سواء أكان حسنياً أو حسينياً أم علوياً[2].

ونتج عن ذلك الاتجاه في النسب إلى آل البيت، أن أصبح للأشراف نقابة خاصة بهم منذ العصر العباسي، حتى لايتطرق إليهم مَنْ ليس منهم، وصار لهم نقيب عرف بـ "نقيب الأشراف" أو "نقيب السادة الأشراف" أو "نقيب ذوي الأنساب" أو "نقيب بني هاشم العباسيين والطالبيين"، ثم أصبح للنقيب نائب عنه في كل بلد من البلاد الإسلامية. وكانت لنقيب الأشراف الرئاسة والسطوة على كافة الأشراف في بلده، وصار له ديوان لإنجاز مهامه ومنها: حفظ أنساب الأشراف، وتمييز بطونهم ومعرفة أنسابهم، وإثبات المواليد والوفيات في سجلات الديوان[3]، وصرف مستحقاتهم من الأوقاف الموقوفة عليهم[4].

وشكل الأشراف في مصر جماعة مستقلة ومتميزة لم يقتصر أفرادها على رجال الدين، فقد كان منهم أيضاً الباشاوات والصناجق والأمراء والعلماء والقضاة والتجار والصناع والفلاحين[5].

ويتناول هذا البحث دراسة ثلاث وثائق محفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة، وهي الوثائق بأرقام 510 (بسجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19)، 1191، 2379 (بسجل محكمة الباب العالي رقم 84)، وكلها لم يسبق نشرها، وهي تدور حول إثبات نسب محمد باشا وأحقيته في وظيفة نقيب الأشراف بمصر وولاية أوقافهم بها، وتنحصر تواريخ الوثائق في الفترة من الأول من ذي الحجة سنة 1003هـ وحتى الأول من ذي القعدة سنة 1013هـ (7 أغسطس 1595- 21 مارس 1605م).

وترجع أهمية هذه الوثائق إلى أنها تمدنا بمعلومات قيمة عن الإجراءات القانونية التي كانت تتبع في إثبات النسب الشريف كتقديم كافة الوثائق والفتاوى الشرعية الموقع عليها من القضاة والعلماء، وكذلك كل المستندات المدونة بخطوط النسابة وعليها توقيعاتهم، وأيضاً البينة الشرعة (شهادة الشهود) من أكابر الأشراف وغيرهم من كبار السن لإثبات معرفتهم بمحمد باشا وأجداده وصحة نسبتهم الشريفة، وتنتهي هذه الإجراءات بحكم القاضي بصحة النسب أو نفيه[6].

كما تفصل تلك الوثائق مسوغات التعيين في نقابة الأشراف أو العزل منها، وهي المسوغات التي كانت تبدأ بالبراءة السلطانية بناءً على ترشيح من نقيب نقباء الأشراف في

اسطنبول، وتنتهي بوثيقة التعيين (العـرض أو- الأمر) الصادرة عن قاضي القضاة في مصر أو أحد نوابه بها[7].

وبالإضافـة إلى ماسبق، فإن وثائق البـحث ذات أهمية كبـيرة في الدراسات التاريـخية السياسيـة والاقتصادية والاجتمـاعية، لأنها تلقي الضوء على مدى نفـوذ الأشراف وتعاظم شأنهم فقد كانت لهم كلمة مسموعة عند الجهات المسئولة عن بقاء نقيبهم أو عزله.

أما محمد باشا، فهو السيـد الشريف/ محمد بن إبراهيم بن تغري وردي بن محمد بن أحمد ابن مـحمد الحسـيني المرعشي بن علي بن معين الدين مـحمد بن محمـد المدعو أبو هاشم بن تاج الدين حسين بن محمد بن حسين بن علي بن محمد بن محمد بن محمد بن زيد بن علي بن محمد بن جـعفر بن محمد بن زيد الشهـيد بن علي بن زين العابدين بن الإمام الحسين بن الإمام على بن أبي طالب كرم الله وجهه[8].

نال السيد محمد رتبة الصنجقيـة في أواخر القرن السادس عشر، ثم ارتقى إلى الباشوية وأصبح حاكماً على ولاية "الأحساء" بين الشام والحـجاز، وبعد عزله عنها عاد إلى مصر ليعتلي رئاسة نقابة الأشراف بها وولاية أوقافهم منذ أواسط سنة 1004هـ (1596م)، وظل فيها مدة طويلة فاقت الثـلاثين عاماً - باستثناء سنة 1012 - 1013هـ/ 1604م - واستمر في النقابة حتى وفاته في شـهر ذي الحجة سنة 1035هـ (أغسطس أو سبـتمبر 1626م) أو أول سنة 1036هـ/ 1626م لإخلاصه وأمانتـه ونزاهته وسيرته الطيبـة، لذا أحبه الأشراف، وأصروا على تنصيب ابنه هاشم نقيباً عليهم خلفاً لوالده بعد وفاته[9].

وهكذا فإن هذه الوثائق غنية بمعلومات مستفيضة عن الأشراف ونقيبهم وإجراءات إثبات صحة نسبه وغيرها مما يفيد في الدراسات التاريخية والقانونية.

أولاً- الدراسة الدبلوماتية:

1- الشكل الخارجي:

الوثائق الثلاث بالبحث هي صـور مدونة في سجل محكمة القسـمة العسكرية رقم 19 وسجل محكمة الباب العالي رقم 84، وكل منها انتهجت نفـس الإسلوب المتبع في كتابة وإخراج الوثائق المدونة في السجلات القضائية من حيث كتابة نص كل وثيقة تباعاً من أول الصفحة إلى آخرها دون ترك هوامش أو مسافـات بين السطور وبعضها البعض، كما خلت من الفواصل بين الجمل أو العبارات، وكل وثيقة مكتوبة على ورق سميك خشن الملمس، أما سطورها فقد تراوح عددها مابين 8- 155 سطراً[10].

والوثائق مدونة بخط الرقعة وهو صغير الحجم لايتمكن من قراءته بشكل صحيح سوى المتمرس عليه، خاصة وأن النقط انعدم في كثير من الكلمات وبالذات في الأسماء، وهناك العديد من الاخطاء الإملائية مثل كلمات "الافراق"[11] وصوابها- الافراد، "الفدنة"[12] وصوابهـا- الفتنـة، "جوه"[13] وصوابهـا- وجه، "لسبوت"[14] وصوابها- لـثبوت، "اوصط"[15] بالصاد والـعكس "بما يتنفسه"[16] بالسين، "ولادة"[17] والصواب ولاء، وانقسـمت الكلمة الواحدة أو الاسم أحيـاناً على مقطعين كما في "فحين اذن"[18] أو على سطرين كما في اسم "عبد/ الله"[19].

وسارت الوثائق على نفس النمط المتبع في العصور الوسطى والعثماني في إهمال الهمزة في نهـاية الكلمة وقلب الـلينة ياء في معظم الاحيـان، أو إثـباتهـا في حالات قليلة مـثل كلمات: "بإمضاء"، "الاستيفاء"، "ابقاء" "باملائهم"[20]، "فسئلت"[21].

وقلبت التاء المربوطة في الغالب تاء مـفتوحة وفقاً لأسلوب الكتابة التركـية مثل كلمات "ابنت"، "حـصت" "ملكيت" "ايلولت" "وولات" "الشقات"[22]، وعكس مـاسبق كتب الفعل: (صدرت) بالتاء المربوطة بالشكل الآتي: "صدرة"[23].

وكثر الضرب على الخط(*) لشطب الكلمات الخطأ وتـصويبها، لكن لحـسن الحظ فإن الشطب كان بخط واحد فقط ليتمكن القارئ من قراءة الكلمة أو العبارة المحذوفة من النص ومعرفة تصويبها[24].

2- الشكل الداخلي:

إن كل وثيقـة بالبحث مكتـملة العناصر الثلاثة الأسـاسية (الـفاعل القانوني- مـوضوع التصرف- التاريخ الزمني) التـي تصبح بها قانونية لايجوز الطعن فيـها، والتصرف في كل منها يدور حول إثبات نسب محمد باشـا وتقريره في رئاسة نقابة الأشراف بمصر، وبالرغم من أن الوثيقة رقم (510) هي دعوى نزاع قـضائي حول ملكية عـقار، لكنها في الحقـيقة تتعلق بإثبـات هذه النسبة الشريفـة التي أثبتها المدعي (مـحمد باشا) لدعم حقـه في ملكية العـقار المتنـازع عليه والذي ورثه عن جـده الأعلى، ونص الوثيـقـة فيـه سـرد تفصـيلي للإجـراءات القانـونية التي تم اتـخاذها لإثبـات صـحة النـسب، وهي التي بدأت باطلاع القاضي الموثق على أصول الأنسـاب السابقة للمدعي للتأكد من صـحتها واستيفـائها لكافة

(*) حول موضوع: الضرب على الخط أي الشطب - انظر: محمـد إبراهيم السيد: البروتوكول الختامي للوثائق العربية في مـصر في الربع الأول من القرن السادس عشـر الميلادي (وثائق البيع - الوقف - الاستبدال)، أطروحة ماجستير، إشـراف أ.د. عبداللطيف إبراهيم، جامعة القاهرة - كلية الآداب، ص119، 123- 124.

الأركان القانونية بما فيها من شهادات الشهود أو تقديم البينة الشرعية، وانتهت بحكم القاضي بصحة النسب(25).

أما الوثيقة رقم (1191) فقد عرضت ملخصات من الأوامر (البراءات) السلطانية والباشوية (البيورلديات) والحجج والتقارير، والتعيينات السابقة الصادرة عن قضاة مصر بشأن صحة نسب محمد باشا واستحقاقه نقابة الأشراف دون غيره، لإخلاصه وأمانته وحسن خلقه(26).

وانتهى نص كل وثيقة بحكم القاضي بصحة نسب محمد باشا، أو تقريره وإبقائه في نقابة الأشراف وولاية أوقافهم بمصر بعد ثبوت صحة نسبه، وبعد صدور قرار تعيينه في النقابة من قبل نقيب النقباء في اسطنبول، وجاءت هذه الأحكام في صيغ قانونية تؤكد على صحة التصرف الوارد في الوثيقة وإثبات تمام الفعل القانوني ولزومه ووجوب العمل به، ومثال ذلك: "ولما اتضح لديه وتحرر وثبت عنده وتقرر استقامة مولانا السيد محمد باشا المومي إليه وصحة نسبه واستحقاقه / لذلك وعفته وديانته امانته وحسن سيرته ورضي السادة الاشراف به ابقاه به في النقابة والنظارة عليهم ومنع السيد ابراهيم / العاملي المذكور من معرضته في النقابة والنظارة وعدم اهليته واستحقاقه وقبح سيرته ولعدم رضى السادة الاشراف / عنه ابطل ماكتب له في شأن ذلك ونهاه والزم العمل بما بيد السيد محمد باشا المومي اليه من التمسكات والبرات والحجج والتقارير / الشرعية والاحكام الخنكارية المشروحة أعلاه تقريراً وإبقاء ومنعاً وإلزاما شرعيات مقبولات"(27).

ثانيا: فهرسة الوثائق ونشرها:

- الوثيقة الأولى:

أ- فهرسة الوثيقة:

مكان حفظ الوثيقة: دار الوثائق القومية بالقاهرة.

المحكمة الصادرة عنها الوثيقة: القسمة العسكرية.

رقم السجل: 19

رقم الصفحة: 285- 290

رقم الوثيقة: 510

مادة الكتابة: ورق.

حالة الوثيقة: سليمة.

أبعاد الصفحة: 30× 20 سم.

عدد سطور الوثيقة: 155 سطراً.

الحبر: أسود داكن.

الخط: رقعة.

نوع الوثيقة: صورة.

نوع التصرف: خاص.

موضوع التصرف: دعوى نزاع على ملكية وإثبات نسب شريف.

المتصرف القانوني: - المدعي: السيد الشريف/ محمد بن إبراهيم بن تغري وردي أمير اللواء الشريف السلطاني بمصر.

- المدعي عليه: فاطمة بنت عبدالله.

المتصرف فيه: نزاع على ملكية مبنى بخط قوصون، وإثبات نسب محمد بك (المدعي).

القاضي الموثق: داود أفندي القسام العسكري بمصر وقتئذ.

تاريخ الوثيقة: 1 ذي الحجة سنة 1003هـ.

ب- نشر الوثيقة: ص 285.

1. لدى داود[28] أفندي القسام العسكري بالديار المصرية ادعى فخر الامرا الكرام عمدة الكبرا الفخام المقر الكريم العالي والكوكب
2. المنير المتلالي[29] السيد الشريف الحسيب النسيب الطاهر الاصيل فرع الشجرة الذكية وطراز العصابة الهاشمية[30]
3. مولانا الامير محمد[31] مير اللوآ الشريف السلطاني بمصر بن المرحوم المقر الكريم العالي الامرا الكرام عمدة الكبرا
4. الفخام دوي القدر والاحتشام السيد الشريف الحسيب النسيب الطاهر الاصل مولانا ابراهيم ميراللوا
5. الشريف السلطاني بمصر ابن المرحوم المقر الكريم العالي قدوة الامرا الكرام عمدة الكبرا الفخام الامير
6. تغري وردي المهمندار[32] بمصر كان ابن السيد الشريف الامير محمد المهمندار بمصر كان ابن الشريف احمد بن الشريف محمد

7. الحسيني المرعشي ابن الشريف علاي الدين عـلي ابن الشريف معين الدين محـمد بن الشريف نجم الدين محمد المدعو(*) بابي هاشم
8. ابن الشريف تاج الدين حسين ابن الشريف محمد بن الشريف حسين بن الشريف على بن السيد ابي البركات محمد بن السيد
9. ابي الحسن محمد بن السـيد ابي الحسين محمد(**) ابي الحسين زيد بن السيد علي بن السيد محمد بن السيد جعفر بن السيد
10. محـمد بن السيـد زيد الشهـيد ابن الامام علي زين العـابدين بن مولانا الامـام بركة الوجود الحسين امير المؤمنين
11. علي بن ابي طالب كرم اللّه وجهه على الحرمة فاطمة المراة ابنة عبداللّه الرومية ان من الجاري في ملك المدعي مولانا
12. السيـد محمـد المشار اليه في جـميع المكان الصغـير ظاهر القـاهرة خارج بابي زويلة والخرق بخط قوصون مشتمل
13. على رواق(33) وسدلتين(34) ومنافع ومـرافق وحقـوق المحـدود بحدود اربع القـبلي والبحري والغربي إلى
14. ملك الامير محـمد المشار اليه اعلاه والشرقي إلى الزقاق وفيـه الباب الملك الصحيح الشرعي بمقتضى الاتي
15. بيانه فـيه وهو ان المرحوم السيـد محمد المهـمندار جد المدعي المشار اليـه ملك كامل المكان المذكور الملك
16. الصحيح الشرعي واستمر واضع اليد عليه وتصرفه فيه إلى حين انتقال ذلك في ملكه بالبيع إلى ملك
17. ولده السيد تغري وردي بمفرده بطريقه الشرعي ثم توفي السيد تغري وردي المشار اليه بعد وفاة ولده
18. السيد ابراهـيم الدفتردار(35) والده المدعي وال المكان المذكـور ارثا إلى زوجته فـاطمة ابنت عمر / ص286
19. والى ولديه محمد وفخري والى اولاد ولده السيـد ابراهيم هم مولانا الشريف محمد المدعي المشار اليه والسيد

(*) أضاف الكاتب ألفاً زائدة بعد الواو بكلمة (المدعو) سطر 7.

(**) ضرب الكاتب بخط واحد على اسم (علي)، وصوبه بـ (محمد) سطر 9.

20. احمـد والسيدة فاطمـة والسيدة أم هاني من غـير شريك ولاحـاجب ثم الت حصت فاطمة ومحمد وفخري

21. واحمد وفاطمة وام هاني المذكورين في المكان المذكـور الى الامير محمد المدعي ايلولة شرعية بطريقة الشرعي وكمل

22. له كامل المكان الكمال الشرعي بالطريق الشـرعي وان المدعي عليها واضعة يدها على المكان المذكور بغير طريق

23. شرعي وطالبها برفع يدها عن المكان المذكور الثابت لدى الحاكم المشار اليه انها واضعة اليد الثبوت الشرعي

24. بطريقه الشرعي وبان تمكنه من ذلك فسئلت عن ذلك فاجابت بالاعتراف بوضع يدها على المكان المذكور

25. وان ثبت مادعي انه في ملكيت السيد محمـد المهمندار المشار اليه لذلك وانتقال ذلك من بعده للمدعي المذكور

26. ونسبته بجـده كما شرح اعلاه فطلب من المدعي المشار اليه اثبات ذلك فـاحضر بهرام بن عبدالله من المتفرقة(36)

27. بمصر ورضوان بـن عبدالله من المتفـرقة بمصر وكيوان بن عـبدالله من المتفـرقة بمصر وكيوان بن عبدالله الرومي وحسين

28. ابن عبدالله عين جماعة كومليان وبهرام بن عبدالله الرومي وبيالة بن عبدالله وسليمان بن عبدالله الرومي والشيخ

29. مسلم بن موسى المنجوجي وملا محمـد امام الزاوية بمحلة المدعي المشار اليه وشهدوا غب(37) الاستشهاد الشرعي

30. الى الحاكم المتداعي لديه في وجـه المدعي عليها اعلاه بمعرفـة السيد محمـد الحسيني المرعشي المهمندار المشار اليه

31. في جميع المكان المحدود اعـلاه المعرفة الشرعية جريان المكـان المذكور في ملك السيد محمد المهمندار الملك

32. الصحيح وبيده وتصرفه الى حين انتقال ذلك لملكه بالبيع الى والده تغري وردي بمفرده بطريقه الشرعي الملك

33. وبوفاة تغري وردي بعد وفاة ولده ابراهيم الدفتردار والد المدعي وايلوليه المكان المذكور ارثا

34. من قبله الى زوجته فاطمة ابنت عمر والي ولديه محمد وفخري والى اولاد ولديه السيد ابراهيم والسيد محمد
35. المدعي والسيد احمد وفاطمة وام هاني المنحصر ارثه فيه من غير شريك ولاحاجب وايلولت حصة فاطمة
36. ومحمد وفخري واحمد وفاطمة وام هاني المذكورين الى السيد محمد المدعي المشار اليه ايلولية شرعية بطريقه الشرعي
37. وكمل له ملك كامل المكان المذكور اعلاه الكمال الشرعي بطريقه الشرعي وان الامير محمد المدعي سيد شريف
38. صحيح النسب ابن صلبين الامير ابراهيم الدفتردار وان الامير ابراهيم سيد شريف صحيح النسب ابن
39. صلبين تغري وردي المشار اليه وان تغري وردي شريف صحيح النسب ابن صلبين للشريف محمد
40. الحسيني المرعشي المهمندار المشار اليه وان نسب السيد محمد المدعي المشار اليه متصل بنسب جده الاعلا
41. السيد محمد المهمندار وان نسب الشريف محمد المهمندار متصل بنسب والده الشريف احمد وبنسب
42. جده الشريف محمد ابن الشريف علاي الدين علي المتصل بنسب جده المشار إليه بزيد الشهير بالامام علي
43. ابن زين العابدين بن الامام الحسين بن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه كما شرح اعلاه شهادة شرعية
44. مقبولة بعد التعديل الشرعي ورعاية شرايط القبول شرعاً ثم ابراز الشريف محمد المدعي من يد
45. حجة من هذه المحكمة متضمنة لثبوت شرف جده الاعلا الشريف محمد المهمندار الحسيني المرعشي
46. المشار إليه وانه ابن صلبين لسيد احمد وان السيد احمد شريف ابن صلبين لسيد محمد المهمندار وان السيد
47. محمد ابن صلبين لعلاي الدين المشار اليه ولثبوت نسبه بالسلسلة المشروحة اعلاه المتصلة

48. يزين الشهيد بن علي بن زين العابدين بن الامام الحسين بن علي ابن ابي طالب المحكوم بذلك بالطريق من قبل
49. القاضي عبدالرحمن بن حسن القسام العسكري بمصر كان على وجه خصم شرعي بعد دعوى شرعية كما هو مشروح
50. بالحجة المذكورة المشروح بها ان السيد محمد المهمندار عند التخاصم في ذلك لدى الحاكم المشار اليه من ابرز من يده المدعيه
51. الشجرة المتضمنة لسلسلة نسبة على عادة السادة الاشراف وهي شجرة جده الشريف محمد / ص287
52. المرعشي بن علاي الدين علي بن معين الدين محمد الاتي ذكره فيه الشاهدة لثبوت نسب محمد المرعشي المشار
53. اليه واتصاله الى زيد الشهيد بن علي زين العابدين ابن حسين بن علي بن ابي طالب المشروح
54. بالشجرة الاتي ذكرها فيه وهي بخط سيدنا الحسن بن السيد محمد بن الحسن الحسيني سبط الحسن بن علي
55. ابن سليمان المدني النسال[38] جد مسطرها بالديار المصرية [و] الشامية والحجازية ذو النسبين الصحيحين
56. مابين الحسن والحسين من مضمونها وهو ان يقول الحسن بن محمد بن الحسن الحسيني النسال سبط الحسين
57. ابن علي بن سليمان المدني الحسيني النسال جد مسطرها بالديار المصرية والشامية والحجازية انه سالني من اكابر
58. المسلمين عن حقيقة الشريف محمد المرعشي الاتي ذكره فيه وعن الكشف عن الشجرة الكبير الذي سماه
59. الجد بالبحر الكبير في نسب البشير النذير صلى الله عليه وسلم المكتتب بخطه عن اتصال الشريف محمد
60. ابن الامام زيد ابن زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب استمعت به في العشرين من شوال
61. سنة ست وستين وسبعمائة وسالته عن نسبه سوال تدقيق في مجلس مطول وان
62. ماذكر زيره لاجل كتابة هذا النسب وحفظه وهو انه اظهر من يده على صحة دعواه بهذا

63. النسب انه للشريف محمد بن علاي الديـن بن معين الدين الحسيني المرعشي واتصال نسبه الى زيد بن
64. زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب ثم احضر لي محضرا فيه خطوط جماعة من اهل الخير
65. الظاهرين ذكر نسب الشريف محمد المرعشي المشار اليه واتصاله الى الامام زيد الشهيد بن علي
66. زين العابدين بن الامام الحسين بن علي بن ابي طالب ومذكورون(*) في اوله ان هذه الاسما نقلت من نسخة
67. الاصل المكتتبة بخط بعض النسابين التي كانت عندنا ومضمونها احمد اللّه انه شاهد بصحة شرف
68. علاي الدين علي المرعشي والد السيد محمد المشار اليه وحده معين الدين محمد واتصاله الى زيد الشهيد
69. ابن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب لما اتضح لي امره كشف عن هذه الاسما وجدها
70. المكتتبة بخط الجد النسال مطابقا عن مادعاه الشريف محمد المرعشي فلما اتضح لي امره سالته
71. عن عدم تنزيلهم بديوان الاشراف(39) مع مطابقة اسما
72. اجدادهم الاصول المطابقة للبحر الكبير لنسب البشير صلى اللّه عليه وسلم فاجابني بانه لم يكن اصله
73. من القاهرة وان ماهو من اهل ولاية المرعش(40) وشرط الواقف ان لايصرف ريع هذا الوقف
74. الالمن يكون مقيما بالديار المصرية ثم احضر لي فتاوى العلما المشمولة بخط القضاة ومن بوقفهم
75. من العلما ان عدم تنزلهم بديوان الاشراف لايكون مانعا ولانافا ولاقالحا لهم في نسبهم
76. لان الناس مصدقون في انسابهم فلايجوز لاحد ان ينفهم من نسبهم لعدم التنزيل

(*) بالوثيقة "ومذكورين"، وصوابه ماورد في المتن هنا.

77. في الديوان من تعرض لذلك بغير علم فقد اثم لان التنزيل عرضي انما جعل لاجل المال الذي صرف للاشراف
78. المقيمين بمصر على مانص الواقف فاذا كان الامر كذلك فلايستوعب صرف المال عموم الاشراف
79. فحين اذن عدم التنزيل لايكون مانعا ولاقانحا في نسبهم ثم اخبرني من يضع خطه في هذه
80. النسبة من اكابر الاشراف وغيرهم من اهل الخير الطاعنين في السن انهم يعرفون السيد محمد
81. المرعشي بن علاي الدين علي بن معين الدين ابن نجم الدين محمد يدعي بابي هاشم بن السيد تاج الدين حسين
82. ابن السيد محمد بن الحسن علي بن ابي البركات محمد بن احمد بن محمد بن الحسين بن علي بن علي بن محمد بن جعفر
83. ابن محمد ابن زيد الشهيد ابن زين العابدين بن الحسين ابن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه/ ص288
84. معرفة صحيحة شرعية يشهدون له بصحة هذه النسبة الصحيحة الشريفة الشرعية على الوجه الشرعي المشروح
85. باتصال النسب الشريف محمد المرعشي المشار اليه لزيد الشهيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن
86. ابي طالب كرم الله وجه شهدوا بذلك له عندالقضاة وولات الامور بعد ان سالهم الشهادة له بذلك
87. وان يكتبوا خطوطهم في هذه النسبة حجة لليوم ولما بعده فلما اتضح امره وقوي دليله سالني ان
88. اكتب نسبه المتصل بعموم لنسب رسول الله فعند ذلك استخرت الله فلما قابلت الاصول
89. على الوجه المشروح وجدته من الشجرة الهاشمية في اوسط انسابهم وانتظم النسب المذكور بشهادة
90. شهوده على الوجه المشروح وان السيد الشريف محمد المرعشي المشار اليه ابن الشريف علاي الدين علي ابن الشريف

91. معين الدين محمد بن الشريف نجم الدين محمد يدعي بابي هاشم ابن تاج الدين حسين بن محمد بن حسين بن ابي
92. الحسن علي بن ابي البركات بن احمد بن محمد بن ابي الحسين بن السيد علي بن محمد بن جعفر بن
93. محمد بن زيد الشهيد بن علي زين العابدين ان الحسين بن علي بن ابي طالب المورخ النسب المشار اليه باوايل
94. شهر ذي القعدة سنة ستة وستين وسبعمائة وبذيله خطوط النسب المشروح اعلاه من الاشراف
95. وغيرهم وهم الشريف محمد بن محمد بن محمد عرف بتاج واحمد بن عثمان الحاكمي وجلال الدين بن ركن
96. ابن محمد الخراساني وعلي زكريا الاقصري المحدث وعلي بن نجم الحسين من بيت الزينبي وعلي بن جلبكاي
97. الخازن وازدمر بن محمد بن ازدمر ومحمد بن حسين الحسيني البغدادي وعبد الرحمن بن عبدالكافي
98. ابن علي الحسيني الطباطبي واحمد بن سعيد بن احمد وعلي بن احمد طبي طبي الحسيني واحمد بن علي بن عبدالمجيد
99. واحمد بن محمد الميقاتي وعبدالغني الكرماني واسد الله بن محمد بن مهدي بن مرتضى الحسيني وعلي بن
100. حسن الكراماني ويوسف بن ابي الحسن بن علي وموسى بن رمضان بن عبدالله ومحمد بن عمر بن عبدالقوي
101. وابراهيم بن خلف بن عبدالله بخدمة الحجرة النبوية على ساكنها افضل الصلاه والسلام المسطر هذه
102. النسبة مولانا الحسن بن مولانا الشريف محمد بن الشريف الحسن بن ادريس ابن اسماعيل بن ابراهيم بن
103. عبدالله بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن موسى بن ابي سعيد بن خالة حمزة بن علي بن عمر بن ادريس الثاني
104. ابن ادريس بن عبدالله بن الحسن المثنى بن الشهيد سبط رسول الله بن الامام علي بن ابي طالب ومكتتب

105. ايضا بظاهر الشجرة المذكورة انه اطلع على الشجرة المذكورة للسيد الحسن بن محمد والحسين النساب

106. انه كشف نسب السيد محمد المرعشي المشار اليه بن علاي الدين علي بن معين الدين محمد المشار اليهم كما هو

107. مشروح بالشجرة المذكورة واتصاله لزيد الشهيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب وقابله

108. بالاصول من كتب الانساب مما رواه الثقاب من علماي النسب كل الامام السيد ابي الحسن محمد بن محمد

109. ابن علي النسابي من رواية السيد محمد بن علي العمري النساب الموصلي والقاضي ابو الغنايم النساب

110. الدمشقي وغيرهم من علما النسب وذلك بعد ان احضر له محضراً سابقاً منفذاً على الحكام بمصر

111. بهامشة خط المقر الاشرف محمد القادري صاحب ديوان الانشا ناظر الاشراف مشمولين بخط

112. نقيب الاشراف والمباشرين العامل بديوانهم متضمن لثبوت شرف محمد المرعشي المشار اليه وانه

113. ابن صلبين علاي الدين علي وان علاي الدين علي بن صلبين لمعين الدين محمد المشار اليهم اعلاه واتصال

114. نسبه الى زيد الشهيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن ابي طالب كما هو مشروح بالشجرة

115. باوايل القعدة سنة ستة وستين وسبعماية بشهادة شهوده المذكورين فيه بالشجرة المذكورة على اوجه المذكورة

116. بعد ان تاملها الشريف الحسن انساب المذكور وقري معناه وسرد النسب وقابله / ص289

117. بالشجرة المذكورة بالاصول من كتب الانساب وجده مطابقا لما ادعاه محمد الحسيني المرعشي كما هو مشروح

118. واشهد على نفسه بذلك وبذيله اشهاد الشهود الحاضرين بالمجلس الواضعين خطوطهم بذيل الشجرة المذكورة

119. وهم عمر بن خطاب بن عـمر المبهوتي ومحـمد بن محمد بن ابي الحـسن الشافعي وابي بكر بن محمد بن عبدالهادي وعلي
120. بن عمر المنوفي ومـحمد الوفاي المورخ باوايل جمادى الاخـرة سنة ثلاث وخمسين وثمانماية واحضر ايضا الشريف
121. محمد المـهمندار سليمان بن جعفـر البغدادي واحمد بن محـمد بن يونس المرعشي وعلي بن حمزة المرعشي
122. ونور الدين بن مـحمـد الشامي واحـمد بن علي الـترابلسي ويوسف بن مـصطفى المرعشي وخليل بن حسين المرعشي
123. وابراهيم المرعشي وجعفر بن هندم المرعشي ومنصـور بن خضر الشامي وعبدالواحد الشامي
124. وغيرهم من العدول المقـبولين وشهدوا لدى افند [ي] عبدالرحمن بن حـسام القسام العسكري
125. بمصر المشار اليه بالحجة المذكورة غب الاستشهاد الشرعي على وجه الخصم المنازع في
126. ذلك بالحجة المذكورة بمعرفة السيد مـحمد المهمندار وانه شريف صحيح النسب وانه ابن صلبين
127. لاحمد وان احمد بن صلبين لمحمـد وان محمد ابن صلبين لعلاي الدين وان علاي الدين علي
128. ابن صلبين لمعين الدين وصحة نسـبه المذكور بالشجرة المذكـورة اعلاه واتصاله بزين الشهيد
129. ابن علي زين العابدين الحسين بن علي بن ابي طالب كما هو مشروح شهادة شرعية بعد
130. التزكية المقـبولة بطريقه الشرعي لدى الحاكم المشار اليه وثبت شرف مـحمد المرعشي المهمندار
131. وصحة نسبة واتصاله علي زيد الشهيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن
132. علي بن ابي طالب كمـا شرح لدى عبدالرحمن القـسام المشار اليه بالحـجة المذكورة بشهادة من يذكر
133. فيه على وجه الخـصم المذكور الحجة المذكورة ثبوتا شـرعيا وحكم بموجب ذلك في جميع

134. ماذكر حكما شرعيا بعد دعوى شرعية صدرت في ذلك لديه وسوال وجواب واشهد
135. علي نفسه بذلك مع احاطـة علمه بالخلاف حسب ما هو مشروح بالحـجة المشمولة بامضا وختم
136. عبدالرحمن القسام العسكري المشار اليه بها المؤرخ في اوايل جمادي الاول سنة ثمان وثلاثين
137. وتسعمائة المتصل ذلك المنفذ من قبل محمد[41] بن مصطفى القسام العسكري بمصر بالفصل المسطر بذيل الحجة
138. المذكورة من المحكمة المذكـورة بامضايه وختمه المورخ في خامـس عشر ربيع الاخرة سنة خمس
139. وسبعين وتسعـماية المتصل ذلك المنفذ من قبل داود بن محمد القـسام بمصر بالفصل المسطر
140. بذيل الفصل المذكور اعلاه بامضاه وختمه المورخ بمستهل رمضان ثلاث والف.
141. والمتصل بذلك والمنفذ من قبل محمد[42] الفتوحي الحنبلي بالباب بمصر الفصل بذيل الفصل المحكي
142. تاريخه اعلاه المورخ بخامس عشرين القعدة سنة ثلاث والف المتصل ذلك والمنفذ من قبل
143. مـحمـد[43] بن اسـلام الحنفي نايب البـاب المذكـور الفـصل المورخ في الخـامس والعشرين من القعدة من السنة
144. المذكورة واتصل اخر الاتصالات والتنافيذ المذكورة اعلاه بمولانا القسام الموقع خطه.
145. الكريم اعلاه بشهادة شهود التنفيذ المذكور اتصالا شرعيا ونفذ تنفيذا شرعياً اجاز
146. ذلك وامضـاه وقبله وارتضاه والزم العمل بمـقتضاه بقـضية ماشـرح اعلاه ثبت لدى القسام / ص290
147. المتداعي لديه نسب مولانا السيد محمد المدعي المشار اليه اعلاه واتصاله بجده الاعلا السيد محمد المهمندار
148. المرعشي الحسيني المشار اليه اعلاه وانه سيد شريف النسب صحيح متصل نسبه بالسلسلة
149. المشروحة اعلاه الى مولانا زيد الشهيد بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن ابي طالب وصحة

150 . شرفه فابيه واجداده الى منتهى ماشرح اعلاه بمقتضى المشروح وجريان المكان المدعي به في ملك

151 . المدعي المشار اليه بالمقتضى المعين اعلاه ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك كله وامر المدعي عليها المذكورة

152 . اعلاه ورفع يدها عن المكان المذكور وتمكينه من ذلك حكما وامرا صحيحين شرعيين مسيولا

153 . في ذلك مستوفيا شرايطه الشرعيه عالما بالخلاف في ذلك واشهد عل نفسه بذلك

154 . وبه شهد في مستهل ذي الحجة سنة ثلاث والف وحسبنا الله ونعم الوكيل

155 . شهود الحال

- الوثيقة الثانية:

أ- فهرسة الوثيقة:

مكان حفظ الوثيقة : دار الوثائق القومية بالقاهرة.

المحكمة الصادرة عنها الوثيقة : الباب العالي.

رقم السجل : 84.

رقم الصفحة : 257 - 259.

رقم الوثيقة : 1191.

مادة الكتابة : ورق سميك خشن.

حالة الوثيقة : سليمة.

أبعاد الصفحة : 30.5 × 21 سم.

عدد سطور الوثيقة : 124 سطراً.

الحبر : أسود داكن.

الخط : رقعة.

نوع الوثيقة : صورة.

نوع التصرف : خاص.

موضوع التصرف : تقرير وإبقاء في وظيفة نقابة الأشراف بمصر ونظارة أوقافهم.

المتصرف القانوني: محمد باشا نقيب السادة الأشراف بمصر يومئذ، وحاكم ولاية الأحساء سابقاً.

المضمون: إبقاء واستمرار محمد باشا في نقابة الأشراف.

القاضي الموثق: مصطفى أفندي قاضي القضاه بمصر حينئذ.

تاريخ الوثيقة: 4 شعبان سنة 1013هـ.

ب- النشر: / ص257

1- لدى مولانا قاضي القضاه[44] شيخ مشايخ الإسلام هو انه لما ورد من قبل حضرة مولانا الوزير المعظم والمشير المفخم مدبر جمهور الامم ناصف المظلوم ممن

2- ظلم[45] محمد[46] باشا صاحب السعادة وكافل المملكة الإسلامية بمصر المحمية دامت سعادته على سيدنا ومولانا قاضي القضاه شيخ مشايخ الإسلام أعلم العلما

3- الاعلام ماضي النقض والابرام محرر القضايا والاحكام مميز الحلال من الحرام اشرف الموالي العظام حسنة الليالي والايام المفتخر بوجوده مذهب

4- النعمان الهمام مويد شريعة سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام الناظر في الاحكام الشرعية بمصر المحمية على وقف المرام ادام الله فضله عليه الى يوم

5- القيام البويرلدي[47] الكريم في خصوص مايذكر فيه وقابل ذلك بمزيد الامتثال واطلع مولانا قاضي القضاه المومي اليه على ما بيد امير الكرام كبير الكبرا

6- الفخام صاحب العز والمجد والاحتشام سيد السادات ومنبع العز والسعادات فرع(*) الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية صاحب النسب الثابت

7- وطاهر الفرع الثابت السيد الشريف الحسيب النسيب السيد محمد باشا كافل المملكة الاسلامية بولايه لحسا[48] سابقا ونقيب السادة الاشراف[49]

8- يومئذ بالديار المصرية دامت معاليه البهية من البرات والاحكام الخنكارية والحجج والتقارير الشرعية الشاهدة له بتقريره في النقابة والنظارة على السادة

9- الاشراف من الموالي العظام قضاة القضاه بمصر المحروسة دامت فضايلهم من مدة تزيد على تسع سنوات سابقة على تاريخه حسبما هو مشروح بالتمسكات

10- الشرعية الاتي شرحها فيه التي اولها الحجة الشرعية المشمولة بامضاء قاضي القضاه شيخ مشايخ الاسلام عثمان[50] افندي قاضي مصر كان المتضمنة انه لما حضر لديه

(*) بالوثيقة "فرغ"، والصواب ماجاء في المتن هنا.

11- الجميع الكبيري والجم الكثيري من السادة الاشراف بالديار المصرية وهم السيد حسن بن السيد علي العاملي وولده السيد شهاب الدين احمد والسيد يوسف

12- بن السيد احمد الخواجكي وغيرهم من السادة الاشراف المعين اسماوهم بالحجة المذكورة وطلبوا تولية مولانا السيد محمد باشا المومي اليه اعلاه ان يكون

13- نقيبا عليهم لاستقامته وديانته وعفته وصيانته ولصحة نسبه وانه سيد شريف صحيح النسب وعهدوا بذلك لدى مولانا عثمان افندي المومي اليه وثبت

14- عنده ايضا شرفه وسيادته وحكم به حكما شرعيا مورخة الحجة المذكورة في ثاني جمادى الاولى سنة اربع والف وحجة مشمولة بامضا مولانا جمال قضاة الاسلام عمدة.

15- ولاة(*) الانام معدن الفضل والكلام بقية السلف الكرام مولانا عبدالباقي(51) افندي الشهير بجمالي زادة قايم مقام بالديار المصرية كان متضمنة لتقريره

16- في النقابة عل السادة الاشراف بمصر على قاعدة النقبا عوضا عن المرحوم السيد الشريف شمس الدين(52) السكندري نقيب السادة الاشراف بمصر كان بحكم وفاته الى

17- الى(**) رحمة اللّه تعالي مورخة برابع عشري شعبان سنة اربع والف وحجة مشمولة بامضا مولانا شيخ الاسلام احمد(53) بن مولانا روح اللّه الانصاري

18- قاضي القضاة بمصر كان متضمنة لا بقايه في النقابة على السادة الاشراف بموجب الحكم الشريف الخاقاني المترتب على عرض مولانا يحيى افندي قاضي اسكدار ونقيب

19- السادة الاشراف بدار السلطنة الشريفة الى الاعتاب العالية بان مولانا السيد محمد باشا المومي اليه صحيح النسب ومن السادة الكرام ومحل مستحق

20- لنقابة السادة الاشراف مورخة الحجة المذكورة في العشرين

21- من المحرم لسنة خمس والف وايضا حجة من مولانا قاضي القضاه احمد افندي الانصاري المومي اليه متضمنة لابقايه في النقابة على السادة الاشراف بطلب من السادة

22- الاشراف وهم السيد حسن بن السيد على العاملي وولده السيد عبدالمنعم والسيد مدين شقيق السيد محمد الميقاتي والسيد حسن بن السيد اسمعيل

(*) بالوثيقة "ولادة" والصواب ما ورد في المتن هنا.

(**) كرر الكاتب حرف الجر "إلى" بأول سطر 17.

23- والسيد عبدالدايم العاملي والسيد الكاملي احمد امام الكاملية وغيرهم من السادة الاشراف المعين اسماوهم بالحجة المذكوره لكمال عدالته وديانته واستقامته
24- وعفته وامانته واخلاقه المرضية وشهرته الرضية وحفظا للانساب مورخة الحجة المذكورة في خامس عشر محرم سنة خمس والف وحجة مشمولة بامضا مولانا شيخ مشايخ الاسلام عبدالرءوف[54]
25- افندي الشهير بعرب زاده قاضي القضاه بمصر كان متضمنة لابقايه في النقابة على السادة الاشراف بمصر على عادته ومستقر قاعدته حملا على مابيده من الامر الشريف
26- الخاقاني المؤرخ في شهر ذي قعدة سنة خمس والف مورخة الحجة المذكورة في عاشر صفر سنة ست والف حجة مشمولة بامضا مولانا شيخ مشايخ الاسلام والمسلمين
27- حسن[55] افندي قاضي القضاه بمصر كان متضمنة لابقايته المذكورة مترتبة على مكتوب مولانا السيد الحسين افندي المومي اليه التي من مضمونها انه لايتصرف احد في شي
28- من تعلقات السادة الاشراف بوقفهم ولاريعه ولاطلبه ولاتعلقاته من تقرير ولاغيره مطلقا الا بمعرفة مولانا السيد محمد باشا المرقوم واطلاعه ورضاه مورخه
29- في الخامس والعشيرن من ذي القعدة الحرام سنة ست والف وحجة مشمولة بامضا سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ مشايخ الاسلام اعلم العلما العظام
30- يحيى[54] افندي بن مولانا شيخ الاسلام والمسلمين زكريا افندي قاضي مصر كان متضمنة لابقايه في النقابة على السادة الاشراف بعد ان حضر لديه الجم
31- الخفير والجمع الكثير من السادة الاشراف وهم السيد ابراهيم بن السيد سليمان الجاويش والسيد محمد بن السيد بداق الجاويش والسيد مصطفى بن السيد
32- محمود الجاويش والسيد حسين بن السيد ركن الدين والسيد محرم بن السيد علي وغيرهم من السادة الاشراف المعين اسماؤهم بحجة الابقا المذكور
33- واخيه وان(*) مولانا السيد محمد باشا المومي اليه في غاية العفة والاستقامة وحسن السيرة وانه يستحق النقابة والنظارة دون غيره كما هو مشروح بالحجة المذكورة
34- وهي مورخة بثاني عشري جمادي الاخرة سنة سبع والف والحكم الشريف السلطاني المترتب على عرض مولانا المرحوم يحيى افندي نقيب النقبا المومي

(*) ألحق الكاتب مانساه "ان" فوق المقطع الأول من لقب "مولانا" سطر 33.

35- اليه المتضمن لابقا مولانا السيد محمد باشا المومي اليه في النقابة على السادة الاشراف بمصر على الاسلوب السابق لاستقامته وديانته المورخ باوايل

36- رجب سنة ست والف وحجة مشمولة بامضا سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ مشايخ الاسلام عبدالوهاب افندي القاضي بمصر كان المتضمنة

37- لابقايه في النقابة على السادة الاشراف بعد ان حضر لديه الجمع الكثير من اعيان السادة الاشراف المعول على اقوالهم الذين من جملتهم السيد الشريف

38- العالم العامل شمس الدين محمد بن السيد محمد الميقاتي والسيد الشريف العالم العلامة جمال الدين عبدالله المغربي الشهير بتلميذ شيخ الاسلام الطبلاوي

39- وشقيقه السيد الشريف العالم السيد محمد والسيد الشريف الامام الفاضل السيد احمد امام الكاملية وغيرهم واخبروا بان مولانا السيد محمد باشا المومي اليه

40- منذ تولى عليهم النقابة سلك اكمل المسالك وانهم راضون به وانه يستحق النقابة عليهم والنظارة على اوقافهم دون غيره وانه لايتناول منه الدرهم الفرد

41- وهي كل غاية من العفة والاستقامة ويدفع اليهم استحقاقهم في كل سنة بالتمام والكمال وانهم لايرضون بالسيد ابراهيم العاملي نقيبا عليهم لانه من اهل

42- الاسواق وليس فيه اهلية لذلك ولاقدرة على ضبط الاشراف مورخة في العاشر شعبان سنة تسع والف والبراة الشريفة السلطانية المتضمنة لابقايه

43- في نقابة الاشراف بمصر المترتبة على عرض مولانا عبدالقادر افندي نقيب النقبا بدار السلطنة الشريفة المترتب عرضه على عرض مولانا يحيى

44- افندي قاضي مصر المومي اليه ورفع السيد ابراهيم العاملي لكونه ليس باهل لذلك ولعدم رضى الاشراف به وان مولانا السيد محمد باشا

45- المومي اليه يستحق ذلك والسادة الاشراف راضون عنه مورخة في اواخر شعبان سنة تسع والف وعرض مشمول بامضا مولانا

46- شيخ الاسلام والمسلمين محمد[59] افندي بن بستان قاضي القضاة بمصر كان من مضمونه انه حضر لديه الجم الخفير والجمع الكثير من السادة / ص258

47- الاشراف بمصر واخبروا بان مولانا السيد محمد باشا المومي اليه في غاية الاستقامة والامانة وانهم راضون عنه وان من تجار سوق الشرب من الاجانب

48- شخص يسمى ابراهيم بن حسن العاملي عمل ناظرا على وقف الاشراف بغير رضاهم وانه احدث لنفسه ولاولاده بالوقف المذكور جهات كثيرة مخالفة

49- لشرط الواقف بالظلم الصريح مع مضايقة الوقف وان من دابه الفتنة(*) والفساد وان مولانا السيد محمد باشا المومي اليه

50- يستحق النقابة على التابيد لعم اختلال الانساب مورخ في خامس عشرين رمضان سنة احد عشر والف وحجة مشمولة بامضا مولانا

51- شيخ مشايخ الاسلام والمسلمين محمد[60] افندي بن مولانا حسام الدين قاضي مصر كان التي من مضمونها انه حضر لديه الجمع الكثير

52- والجم الخفير من السادة الاشراف هم السيد الكامل احمد بن السيد يحيى امام الكاملية والسيد ابراهيم بن السيد عبدالقادر المعروف

53- بابن نقيب الاشراف سابقا والسيّد مدين بن السيد محمد والسيد محمد بن السيد محمد الميقاتي والشريف على بن الشريف على عرف

54- بابن عبدالظاهر والشريف محب الدين بن الشريف عبدالقادر القادري والشريف احمد بن الشريف محمد جاويش الاشراف[61] والسيد بدر بن الشريف

55- بدر المقدسي والسيد احمد بن السيد شهاب الدين عرف بابن قلقاس وغيرهم من السادة الاشراف المعين اسماوهم بالحجة المذكورة واخبروا

56- بان مولانا السيد محمد باشا المومي اليه في غاية الاستقامة والعفة والديانة لهم وعليهم وانهم راضون عنه ويسئلون في استمراره وبقايه

57- نقيبا عليهم وانهم لايرضون غيره مورخة الحجة المذكورة بسادس عشرين من(**) ربيع الثاني سنة اثنى عشر والف وحجة مشمولة

58- بامضا سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام اعلم العلما الاعلام مولانا احمد[62] بن مولانا حسين افندي الناظر في احكام الشرعية

59- خلافة بالديار المصرية دامت فضايله متضمنة لابقاء مولانا السيد محمد باشا المومي اليه في النقابة المذكورة ومصرح فيها بعزل

60- السيد ابراهيم العاملي من النقابة المذكورة مورخة بثالث عشر الحجة سنة اثنى عشرة والف والحجة المسطرة من الباب العالي المشمولة

61- بامضا مولانا احمد افندي بن مولانا حسين افندي المومي [اليه] التي من مضمونها انه حضر اليه الجم الخفير والجمع الكثير من السادة الاشراف

(*) بالوثيقة "الفدنة"، والصواب ماورد في المتن هنا، ونفس الخطأ تكرر في سطر78.

(**) بالوثيقة "و" والصواب ماورد بالمتن هنا.

62- بمصر وهم السيد محمد بن السيد محمد الميقاتي وولداه السيد محمد والسيد احمد وعمهمّا والسيّد مدين والسيد احمد امام الكاملية

63- والسيد ظهير الدين الحريز المالكي والسيد محمد بن السيد محرم والسيد عبدالله بن السيد محمد الطبلاوي وشقيقه السيّد محمد مباشر

64- وقف السادة الاشراف والسيد محمود بن السيد بداق جاويش والسيد جلال بن السيد محمد جاويش والسيد محرم بن السيد

65- على جاويش والسيد حسين بن السيد ركن الدّين جاويش والسيد ابراهيم بن السيد سليمان جاويش والسيّد سليم بن السيد احمد

66- جاويش والسيد عبدالله بن الشريف غرس الدين الاشموني والسيد عبد المنعم بن السيد احمد العقادي والسيد الفارس بن الشريف

67- محمد الاشموني والشريف مرعي بن الشريف مرعي وشقيقه الشريف يحيى والشريف احمد والشريف عبدالباري بن الشريف حسن القباني والشريف

68- ابو العز بن الشريف ابراهيم والشريف معدان والشريف عبدالفتاح بن الشريف عبدالله الارميوني الطحان والشريف محمد بن الشريف

69- زين الدين الحموي وولد اخيه الشريف محمد والشريف محمد وولد عمة الشريف محمد الخطيب والشريف احمد بن الشريف احمد بن الشريف محمد

70- المالكي جاويش الاشراف وشقيقه الشريف محمد ووالدهما الشريف محمد والشريف احمد بن الشريف شهاب الدين قلقاس والشريف

71- بدر بن الشريف بدر المقدسي والشريف محمد الامواسي والشريف علي بن الشريف شعيب والشريف محمد بن الشريف عبدالدايم العاملي والشريف

72- علي بن الشريف خليل العاملي والشريف يوسف بن الشريف محمد المقدسي وغيرهم من السادة الاشراف المعين اسماوهم بالحجة المذكورة

73- واخبر كل منهم مولانا احمد افندي المومي اليه اعلاه بان السيد ابراهيم بن السيد حسن العالمي الذي تولى اليهم في نيابة نقابة الاشراف

74- سابقا من جانب نقيب النقبا عبدالقادر افندي المرقوم فيه دلس على السنة السادة الاشراف المذكورين اعلاه

75- وخطوطهم بان كتب محضراً في حق مولانا السيد محمد باشا المومي اليه بما ينتقصه في عرضه ودينه وسيادة وهو بخلاف ماقيل فيه

76- وليس هو متصف بما قاله في حقه بالتدليس والتزوير على السادة الاشراف وكان ذلك سبباً بعزله من النقابة سابقاً بخلاف العادة

77- النقبا الايعزلو من النقابة مولانا السيد ابراهيم العاملي المذكور من شانه في زمن تصرفه في نيابة النقابة يلقي بين الافراد(*) الفتن

78- والشرور ومن شانه البلي والشرة والفتنة [و] الفساد ويتصرف التصرفات الفاسدة وانه جاويش في الشرف والنسب بين الاشراف

79- ويدخل فيهم من ليس بشريف ويجعله شريفا ويكتب الحجج بالشرف بالدلس(**) والرشوة وقد احدث له مرتبا في وقفهم قدره في كل يوم

80- احد وعشرون عثمانيا[63] ولولده ابو المواهب مرتبا قدره في كل يوم ثلاثة وثلاثون عثمانيا وذلك خارج عما ياخذه من الاشخا[ص] بالوقف

81- المذكور وانه في سنة اثنى عشرة والف قبض معلوم وظيفتي مانعتين الجمع وهي نيابة النقابة والمشرفية المعين ذلك بالمحاسبة

82- عن السنة التي تصرف فيها والحال أن وظيفة المشرفية باسم الشيخ العلامة شرف الدين المحلي السكندري كما اضر بذلك السيد عبدالله

83- وشقيقه السيد محمد مباشري الوقف المذكور وانه يريد ان يدلس على السنتهم ثانيا كما دلسّ سابقا خلال الواقع

84- في حق مولانا السيد محمد باشا المومي اليه فما صدر منه في حقه فهو باطل وزور وكذب وبهتان وشرّه وشقاوة لاحقيقة

85- له ولايعول عليه به ولايسمع ولاينظر إليه وان جميع السادة الاشراف بالديار المصرية راضون عن مولانا السيد محمد باشا

86- المومي اليه رضا عا (ما) كليًا شاكرون في صنيعه وعدالته معهم وديانته وعفته واستقامته وحسن تصرفه مدة ولايته عشرة

87- سنوات ولنمو ريع وقفهم وانه نماه وزاده في كل سنة خمسون الف نصف وان مولانا السيد محمد باشا / ص259

88- المومي اليه يستحق النقابة عليهم دون السيد ابراهيم العاملي ودون غيره الاستحقاق الشرعي لاهليته وديانته وعفته وعدالته وحسن مسيرته

(*) بالوثيقة "الافراق"، والصواب ما ورد في المتن هنا.

(**) بالوثيقة "البلس"، والصواب ما ورد في المتن هنا.

89- وسيـادته وتصرفه في وقـفهم التصرف الـشرعي على الوجه المرضي ولحـفظ انسابهم ومقاماتهم واعراضهم وسيادته بين السادات الاشراف

90- ولمنعـه لمن يريده ان يدخل اليهم بغـير حق ولعـدم ضرره لهم بيـده ولسانه فـي مدة تصرفه في النقابة عليهم والى يوم تاريخه دون السيد ابراهيم العاملي

91- المذكور وسئِل السادة الاشراف المذكورون اعـلاه مولانا احمد افندي المومي اليـه ابقا السيد محمدَ باشا المومي اليه في وظيفة النقابة

92- عليهم لمزيد استحقاقه واهليته لذلك شرعا فاجابهم الى سوالهم وابقاه في ذلك شرعيا ثم اشهد عليه كل من السادة الاشراف المذكورين

93- اعلاه شهوده الاشـهاد الشرعي في صحتهم وسـلامتهم وطواعيتهم واخـتيارهم انهم تغلقوا واستوفوا ووصل اليهم من مولانا السيّد محمد باشا

94- محمد باشا(*) المومي اليه جمـيع معاليمهم بالوقف المذكـور من حين تصرف مولانا السيد محمد باشا المومي اليه نقيباً وناظرا عليهم

95- والي غاية سنـة اثنى عشرة والف على حكـم ماهو معين بمحـاسبـات الوقف المذكور المضاة بخطوط قضاة العساكر

96- بمصر على اصل ذلك وقدره معلوم عنـدهم شرعا تغلقا واستيفاء ووصـولا شرعيات بتمام ذلك وكماله ولم يتاخر لهم من ذلك

97- ولا من شئ منه قبل مـولانا السيد محمـد باشا المومي اليه ولاعلى جـهة الموقوم ولا قبل المستاجرين لجهات الوقف

98- المذكور مطالبة جل ولاقل وانهم صدقوا على ان ذمة مـولانا السيد محمد باشا المومي اليه برات ويده خلت من جميع ماتحصل

99- من مال الوقف المزبور من ابتـدا ولايته والي غاية سنة اثنى عشـر والف المذكورة براة وخلوا شرعيين بمقتضى انه صرف ذلك

100- بتمامه وكماله في مصرفه الشرعي لمستحقه شرعا وانهم صدقوا ايضا على صحته ما بيد مولانا السيد محمد باشا المومي اليه من المحاسبات

101- المضاة بخطوط موالي قضاة العسـاكر بالديار المصرية والحجج الشرعية المخلده تحت يده بالاشهاد عليهم وبصحة نسبة تصديقا شرعيا

102- لادافع لهم في ذلك ولامطعنا ولاخـصامـا ولانزاعا ولاجـدالا ولاتكلما ولامـقالا بوجه من الوجوه ولابطريق من الطرق ولابحال

(*) كرر الكاتب عبارة "محمد باشا" أول سطر 94.

103- من الاحوال عرف الحق في ذلك فاقروا به والصدق فاتبعوه ولوجوبه واذعنوا اليه لوجوبه شرعا حسب اعترافهم بذلك وصدقهم

104- على ذلك مولانا السيد محمد باشا المومي اليه وقبله قبولا (و) تصديقا شرعين وتصادقوا على ذلك وصدر ذلك جميعه بحضور السيد عبد

105- الله وشقيقه السيد محمد مباشري الوقف المذكور والسيد محمد الميقاتي عامل الوقف المذكور(و) القاضي شمس الدين العبادي شاهد

106- الوقف المذكور واطلاعهم على ذلك وتصديقهم عليه الاطلاع والتصديق الشرعيين وشهدوا في وجه السادة الاشراف المذكورين

107- اعلاه لدى مولانا احمد افندي المومي اليه ان ذمته مولانا السيد محمد باشا المومي اليه برات ويداه خلت في جميع ما تحصل من مال

108- الوقف المذكور من حيث ولايته عليهم والى غاية سنة اثنى عشر والف المذكورة اعلاه براة وخلوا شرعين بمقتضى انه صرف

109- ذلك جميعه في مصرفه الشرعي كما هو معين بالمحاسبات المضاة بخطوط قضاة العساكر المنصورة باملائهم ومعرفتهم وحضورهم

110- في مصرفه وتحريرهم لذلك التحرير الشافي ولم يتاخر قبل مولانا السيد محمد باشا المومي اليه لجميع المستحقين لوقف المذكور ولاجهة

111- الوقف المذكور قبله ولاقبل السيد ظهير الدين الناظر على الوقف المذكور في سنة احد عشر والف ولاقبل المستاجرين لجهة الوقف

112- المذكور من ذلك مطالبة ولاشيا قل ولاجل وصدقهم على ذلك مولانا السيد محمد باشا المومي اليه تصديقا شرعيا وثبت

113- لدى مولانا احمد افندي اليه اشهاد الاشراف المذكورين اعلاه من التغليق والاستيفاء والتصديق المشروح ذلك

114- على مانص وشرح اعلاه وحكم بصحة ماثبت عنده الحكم الشرعي المستوفي لشرايطه(*) الشرعية مورخة الحجة المذكورة في ثاني صفر الخير

115- سنة ثلاثة عشر والف فعند ذلك قرر وابقى ومكن مولانا السيد محمد باشا المومي اليه اعلاه النقابة والنظارة

116- على السادة الاشراف بمصر المحروسة على عادته ومستقر قاعدته عملا بالبويي للدي الكريم الوار(د) في بخصوص ذلك وحضره مولانا

(*) بالوثيقة "بالشرايطة"، والصواب ماجاء في المتن هنا.

117- صاحب السعادة المنوه باسمه الكريم اعلاه باستحقاقه ذلك الاستحقاق الشرعي ولكمال اهليته واستقامته وديانته وحسن تصرفه

118- من ابتدا توليته والي تاريخه ولطلب السادة الاشراف ورضاهم به دون السيد ابراهيم العاملي وغيره لما لذلك من المعلوم الشاهد

119- به الاستيمار ولما اتضح لديه وتحرر وثبت عنده وتقرر استقامة مولانا السيد محمد باشا المومي اليه وصحة نسبه واستحقاقه

120- لذلك وعفته وديانته وامانته وحسن سيرته ورضى السادة الاشراف به ابقاه في النقابة والنظارة عليهم ومنع السيد ابراهيم

121- العاملي المذكور من معارضته في النقابة والنظارة وعدم اهليته واستحقاقه وقبح سيرته ولعدم رضى السادة الاشراف

122- عنه ابطل ماكتب له في شانه ذلك وانهاه والزم العمل بما بيد السيد محمد باشا المومي اليه من التمسكات والبرات والحجج والتقارير

123- الشرعية والاحكام الخنكازية المشروحة اعلاه تقريرا وابقاء ومنعا والزاماً شرعيات مقبولات تحريراً برابع شعبان سنة

124- ثلاثة عشر والف

- الوثيقة الثالثة:

أ- فهرسة الوثيقة:

مكان حفظ الوثيقة:	دار الوثائق القومية بالقاهرة.
المحكمة الصادرة عنها الوثيقة:	الباب العالي.
رقم السجل:	84
رقم الصفحة:	469
رقم الوثيقة:	2379
مادة الكتابة:	ورق سميك خشن الملمس.
حالة الوثيقة:	سليمة.
أبعاد الصفحة:	30.5 × 21 سم.
عدد سطور الوثيقة:	8 أسطر.
الحبر:	أسود داكن.
الخط:	رقعة صغير الحجم.

نوع الوثيقة: صورة.
نوع التصرف: خاص.
موضوع التصرف: تقرير وإبقاء السيد الشريف محمد باشا في وظيفة نقابة الأشراف بمصر مع تولي نظارة أوقافهم.
القاضي الموثق: محمد بن عبدالغني ميرشاه قاضي مصر يومئذ.
تاريخ الوثيقة: 1 ذي القعدة 1013هـ.

ب- نشر الوثيقة:

1- قرر وابقى مولانا[64] سيد السادات ومعدن السعادات فرع الشجرة الذكية وطراز العصابة الهاشمية أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام حضرة السيد محمد باشا كافل ولاية الحسا سابقا في وظيفة النقابة والنظارة على السادة الاشراف

2- واوقافهم بالديار المصرية على عادته ومستقر قاعدته حملا على مابيده من التقرير والابقى ومنع ابراهيم العاملي لعدم اهليته لذلك من قبل حضرة مولانا شيخ الاسلام قاضي القضاة افندي مصطفى عزمي زادة قاضي مصر سابقا

3- المورخ برابع شعبان سنة تاريخه وبموجب مكتوب مولانا اعلم العلماء سيد السادة القادة الاشراف السيد محمد افندي ابن السيد احمد الحسيني نقيب النقبا بدار السلطنة الشريفة بالقسطنطينية المشمول بخطة وختمه

4- الوارد في شان ذلك خطابا لمولانا السيد محمد باشا النقيب المومي اليه بانه اقامه في القابة والنظارة على السادة الاشراف لما احاط علمه باخبار الثقاة بانه اولى واحرى بالنقابة والنظارة المذكورة اعلاه

5- على عادته ومستقر قاعدته كما كان المورخ المكتوب المذكور بغرة شوال سنة تاريخه الثابت مضمونه لدى الحاكم المشار اليه وابقا مولانا نقيب النقبا المذكور مولانا السيد محمد باشا المشار اليه في النقابة والنظارة

6- على السادة الاشراف بالديار المصرية علي عادته ومستقر قاعدته لاستحقاقه لذلك استحقاقا شرعيا دون غيره بشهادة الزيني احمد بن محمد بن مصطفى الرومي والزيني على بن محمود بن يوسف الرومي والزيني جعفر

7- بن مستدام بن قاسم الرومي والزيني خليل بن محمد بن علي الرومي التجار السفار كل منهم ثبوتا شرعيا تاما معتبر مرضيا بطريقة الشرعي تقريرا وابقا شرعيين مقبولين تحريرا في غرة شهر

8- ذي القعدة الحرام سنة ثلاث عشرة والف من خط الشيخ عبدالباقي الشعراوي.

ثالثا: التحقيقات العلمية والمصادر:

1- البيهقي، علي بن أبو القاسم بن زيد (ت 565هـ): لُباب الأنساب والألقاب والأعقاب، تحقيق السيد مهدي الرجائي، ط1، جزءان، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجعي، قمم المقدسة، 1410هـ/ 1992م، جـ1، ص159.
2- نفس المرجع السابق، جـ1، ص159- 160.
3- نفس المرجع السابق، جـ1، ص160.
4- ليلى عبداللطيف: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 1978، ص292- 293.
5- نفس المرجع السابق، ص292، إيمان أبوسليم: وثائق صناجق مصر العثمانية في القرن الحادي عشر الهجري - دراسة دبلوماتية مع تحقيق ونشر، أطروحة دكتوراه- غير منشورة، إشراف أ.د. عبداللطيف إبراهيم، جامعة القاهرة - كلية الآداب، ص36.
6- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 ص285- 290 وثيقة رقم 510 سطور 44- 139.
7- سجل محكمة الباب العالي رقم 84 ص257- 259 وثيقة رقم 1191 سطور 5- 105، ص469 وثيقة رقم 2379 سطور 1- 7.
8- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510 سطور 3- 11.
9- انظر إلى جانب الوثائق بالبحث- سجل محكمة الباب العالي رقم 63 ص 197 وثيقة رقم 1221، سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 35 ص268- 369 دعوى قضائية رقم 401، سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 39،ص 71 وثيقة 104، ص 257-258 وثيقة رقم 339، ص349-350 وثيقة رقم 547، ص350-352 وثيقة رقم 548.
10- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510، سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثائق أرقام 1191، 2379.
11- سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثيقة رقم 1191 سطر 77.
12- نفس الوثيقة السابقة سطر 78.
13- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510 سطر 30.
14- نفس الوثيقة السابقة سطر 52.
15- نفس الوثيقة السابقة سطر 89.
16- سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثيقة رقم 1191 سطر 75.

17- نفس الوثيقة السابقة سطر 15.

18- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510 سطر 79.

19- سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثيقة رقم 1191 سطور 104- 105.

20- نفس الوثيقة السابقة سطور 10، 109، 113، 123.

21- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510 سطر 24.

22- نفس الوثيقة السابقة سطور 18، 20، 25، 34، 35، 86، 108.

23- نفس الوثيقة السابقة سطر 134.

24- نفس الوثيقة السابقة سطور 61، 71، سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثيقة رقم 1191 سطور 20، 49، 72، 120.

25- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510 سطور 24- 146.

26- سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثيقة رقم 1191 سطور 8- 115.

27- نفس الوثيقة السابقة سطور 119- 123.

28- هو القاضي/ داود بن محمد النائب الحنفي الذي تعين قساماً عسكرياً بمصر في يوم الجمعة الموافق 11 شعبان سنة 1003هـ (21 ابريل 1595م)، وتم عزله عن القسمة يوم الجمعة 10 المحرم سنة 1004هـ (15 سبتمبر 1595م)، أي أنه ظل فيها مدة أربعة أشهر تقريباً. سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 18 ص373، سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 ص19، 94.

29- إنها من الألقاب المستعملة لكبار رجال الدولة من الوزراء والصناجق والأمراء في مصر في العصر العثماني. لمزيد من التفصيل - انظر: إيمان أبوسليم: المرجع السابق، الملاحق، التحقيقات العلمية ص26-28.

30- كلها من ألقاب الأشراف. لمزيد من التفاصيل- انظر على سبيل المثال: سجل محكمة الباب العالي رقم 68 ص191، سجل محكمة الباب العالي رقم 91 ص العنوان، سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 18 ص277 وثيقة 646، حسن الباشا: الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م، ص345 وما بعدها.

31- راجع ترجمة محمد باشا ص4-5 بنفس البحث هنا.

32- المهمندار، وهي مؤلفة من لفظين فارسيين هما "مهَمن" ومعناه: الضيف، و"دار" ومعناه: ممسك، والمعنى الإجمالي: ممسك الضيف أو المتصدي لأمره، والمهمندار من

وظائف العسكريين، فهو الذي يستقبل الرسل والعربان الواردين على السلطان وينزلهم دار الضيافة، ويشرف على حسن استضافتهم، وعليه أيضاً أن يقوم بمهمة الترجمة بين الرسل والسلطان. حسن الباشا: المرجع السابق، ص1153 ومابعدها.

33- الرواق: يعني في البيت الإسلامي قاعة البيت التي تتكون عادة من إيوان أو إيوانين متقابلين بينهما دور قاعة (صحن صغير). لمزيد من التفاصيل- انظر: عبداللطيف إبراهيم: دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر الغوري، أطروحة دكتوراه - غير منشورة، جامعة القاهرة - كلية الآداب، معجم المصطلحات الفنية تعليق رقم 48.

34- السدلة: هي المرتبة الصغيرة غير العميقة طروفيتها من الرخام دائماً ومرتفعة لمسافة 30-40 سم، والسدلة تفرش بالرخام عادة أو الحجر، وكانت أرضية الإيوان الصغير تسمى سدلة.

عبداللطيف إبراهيم: نصان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج 28 سنة 1971م، ص148 تعليق 23.

35- الدفتردار، هو رئيس الإدارة المالية في مصر في العصر العثماني. حوله بالتفصيل- انظر: ليلى عبداللطيف: المرجع السابق، ص298 ومابعدها.

36- المعروف أن "المتفرقة" و"كوملیان" من الفرق العسكرية في مصر في العهد العثماني، ومهمة الأولى منها حراسة القلاع الرئيسية في مصر، ورجالها خليط من المشاة والفرسان؛ أما الفرقة الثانية فقد كان أفرادها يستخدمون الجمال ويختصون بالإشراف على حكام الأقاليم ومراقبة زراعة الأرض وصيانة نظم الري هناك، مع مساعدة الملتزمين في تحصيل الضرائب من الفلاحين. لمزيد من التفصيل - انظر: نفس المرجع السابق، ص203، 223.

37- غب، لفظ تركي معناه: بعد.

Dozy, R.: Suplement Aux Dicionaires Arabes, E.J., Brill, 1881, Tome 2, p.199.

38- "النسال" أو "النساب": شريف مهمته تدوين شجرة نسب كل عائلة من عائلات الأشراف. وقد اشتهر النسابة في كل بلد إسلامي خاصة في الحجاز والعراق والشام ومصر والمغرب، وكان أغلبهم رحالة سافروا إلى معظم البلدان بحثاً عن الأصول الأولى للأنساب التي يقيدونها، وذاع صيت هؤلاء النسابة على مر العصور الإسلامية، لتقصيهم الدقة في تتبع الأنساب وتدوينها في مدونات مؤرخة ومختومة وموقع عليها ومشمولة بشهادات العديد من الشهود. أنظر إلى جانب الوثيقة هنا، البيهقي: المرجع السابق، ص106.

39- ديوان الأشراف: هو الديوان الذي كان يختص بالنظر في كل الأمور المتعلقة بجماعة الأشراف في مصر، ويعمل فيه مجموعة من الموظفين الأشراف، منهم ناظر الأشراف والمباشرون والعمال والكتبة الذين يدونون أسماء الأشراف المقيمين في مصر وكل ما يتعلق بهم وبرواتبهم المستحقة لهم من ريع الأوقاف الموقوفة عليهم. انظر إلي جانب الوثائق بالبحث، ليلى عبداللطيف: المرجع السابق، ص292- 293.

40- ولاية المرعش (بفتح الميم)، مدينة في الطريق بين الشام وتركيا، كان لها سوران وخندق وبوسطها حصن عليه سور يعرف بالمرواني بناه مروان بن محمد المعروف بمروان الحمار ومن بعده طوّر المدينة هارون الرشيد حتى أصبحت المرعش ثغراً كبيراً. ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1984، 5 أجزاء، جـ 5 ص107.

41- هو القاضي/ محمد بن مصطفى النائب الحنفي، الذي تولى نيابة محكمة القسمة العسكرية أكثر من مرة، فقد تعين فيها في 6 ذي القعدة سنة 972هـ، وظل فيها حتى 8 شوال سنة 973هـ، كما تولاها في 27 ذي الحجة سنة 973هـ، ويبدو أنه استمر فيها حتى عزله في 23 شعبان سنة 974هـ. إيمان أبو سليم: قضاة القضاة ونوابهم بمحاكم أخطاط القاهرة العثمانية في القرن 10هـ/ 16م، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، سنة 23- ع1، يناير 2003م، ص200.

42- هو القاضي أحمد بن محمد الفتوحي الحنبلي المذهب، الذي تولى نيابة محكمة الباب العالي بعد وفاة والده في أواخر القرن 10هـ وظل فيها حتى بعد 18 ذي الحجة سنة 1001هـ، وعاد إليها مرة أخرى في أوائل سنة 1003هـ واستمر هناك بعد 2 المحرم سنة 1004هـ، ووافته المنية قبل غاية رجب سنة 1012هـ. انظر على سبيل المثال إلى جانب الوثيقة، سجل محكمة الباب العالي رقم 56 ص187 وثيقة 503، سجل رقم 57 ص49 وثيقة 168، سجل رقم 59 ص11 وثيقة 45، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 488 ص1 وثيقة 2.

43- هو القاضي/ محمد بن إسلام الحنفي المذهب، الذي تولى نيابة محكمة الباب العالي بالقاهرة في يوم 4 شوال سنة 1003هـ، وتم عزله عنها في 30 ذي الحجة من نفس تلك السنة. سجل محكمة الباب العالي رقم 63 ص58، 363، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 488 ص39 وثيقة 123.

44- هو قاضي القضاة / مصطفى أفندي عزمي زادة المعروف بعُرفي زادة، تولى قضاء مصر يوم 24 صفر سنة 1013هـ، ووصل إليها في 18 ربيع الآخر من نفس السنة، وظل فيها حتى عزله في 29 شعبان من تلك السنة، وعاد إلى قضائها مرة أخرى في

28 رمضان سنة 1027هـ، واستمر فيه إلى أن عُزل في 9 رمضان سنة 1028هـ. انظر على سبيل المثال: سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 477 ص187، 281، 353، سجل محكمة القسمة العربية رقم 16 ص144، سجل محكمة باب الشعرية رقم 600 ص407، 683.

45- وهي من الألقاب الفخرية المستعملة لباشاوات مصر في العصر العثماني. عنها بالتفصيل- انظر: إيمان أبو سليم: وثائق وقف محمد باشا السلحدار في مصر- دراسة وتحقيق ونشر، أطروحة ماجستير- غير منشورة، إشراف أ.د. محمود عباس حمودة، جامعة القاهرة - كلية الآداب، ص254- 255 التحقيقات العلمية ومابها من وثائق ومصادر.

46- هو الوزير / جرجي محمد باشا الذي قدم إليها بحراً، ودخل القاهرة في 25 رجب سنة 1013هـ، واستمر والياً على مصر مدة سبعة أشهر وعدة أيام لأنه عزل في أواخر صفر سنة 1014هـ. عبدالغني، أحمد شلبي: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر بالقاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني؛ تحقيق أ.د. عبدالرحيم عبد الرحمن، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1978، ص130.

47- البيورلدي: فعل ماضي مبني للمجهول من المصدر التركي (بيورمق) بمعنى أن يأمر وأطلقت كلمة "بيورلدي" على الوثيقة العامة الصادرة عن الصدر الأعظم في اسطنبول أو أحد الولاة في الولايات التابعة للدولة العثمانية. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص49-50.

48- هي ولاية "الأحساء": إحدى منازل الحج الشامي الموجودة في طريق الحجاز، اسمها الأصلي "أم الحصا" لكثرة مافيها من الحصى والحجارة الصغيرة والكبيرة، والاسم حرفه الناس إلى "الحسا" أو "لحسا"، والولاية تتميز بجبالها وتلولها، ولعلها سميت بذلك لأن الناس يحتسون منها الماء للمنزل الذي قبلها المجرد من المياه. النابلسي، عبدالغني بن إسماعيل: الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم وإعداد د. أحمد عبدالمجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986م، ص30، 486.

49- نقيب السادة الأشراف: هو رئيس جماعة الأشراف في مصر، وأحد أعضاء الديوان العالي، والمنصب أوجده العباسيون ومن بعدهم أقره المماليك ثم العثمانيون؛ وكان النقيب يشغل منصبه مدى الحياة ويعين نواباً (نقباء) يمثلونه في الأقاليم ويمارسون نفس مهامه على الأشراف في استانبول والمعروف بـ "نقيب النقباء". لمزيد من

التفاصيل- انظر: ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص292- 293، عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984، جـ1 ص440- 441.

50- هو قاضي القضاة / عثمان بن محمد الذي نال قضاء مصر وقدم إليها في يوم 7 ذي الحجة سنة 1002هـ، وظل يشغله لحين عزله في 15 رجب سنة 1003هـ، لكنه عاد لمنصبه هذا مرة أخرى في 19 صفر سنة 1004هـ واستمر فيه حتى يوم 16 شعبان سنة 1004هـ. انظر على سبيل المثال: سجل محكمة الحاكم رقم 56 ص237، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 475 ص48، 129، سجل محكمة القسمة العربية رقم 10 ص121، 369، سجل محكمة قوصون رقم 252 ص16، 269.

51- هو القاضي/ جمال الدين عبدالباقي الجمالي الشهير بجمالي زادة قاضي ولاية الغربية، عُين قائمقاماً على قضاء مصر في 17 شعبان سنة 1004هـ، وعُزل عنها في 17 شوال من تلك السنة. سجل محكمة الباب العالي رقم 64 ص15 وثيقة 49، ص59 وثيقة 224، سجل محكمة الباب الصالحية النجمية رقم 475 ص129، سجل محكمة قوصون رقم 252 ص269.

52- هو السيد الشريف/ شمس الدين محمد بن محمد السكندري الحسني نقيب الأشراف بمصر في أوائل القرن 11هـ/ 17م، مات السيد محمد في 24 شعبان سنة 1004هـ، وورثته ابنته السيدة الشريفة بدر اليمن. انظر إلى جانب الوثيقة هنا، سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 ص246 وثيقة 429، ص292 وثيقة 514.

53- هو القاضي/ أحمد بن روح اللّه بن سيدي ناصر الدين بن غياث الدين بن سراج الدين الأنصاري الجابري، علامة عثماني ألف مؤلفات عديدة، ودرّس في مدارس عظيمة في اسطنبول وأدرنة بتركيا، ووُلي قضاء مصر في 16 شوال سنة 1004هـ، وعُزل عنها في 17 شوال سنة 1006هـ، ورُقي في مناصب القضاء حتى وصل إلى قضاء الروم إيلي، وتوفي في اسطنبول سنة 1008هـ. سجل محكمة قوصون رقم 252 ص351، سجل محكمة قناطر السباع رقم 125 ص182، 266، المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. (د.ن)، (د.م)، (د.ت)، جـ1، ص189- 190.

54- هو قاضي القضاة/ عبدالرؤف بن محمد بن عرب زادة المعروف أيضاً بـ (عبدالرءوف العربي) أو (عبدالرءوف عزمي زادة)، تولي عبدالرءوف أفندي قضاء مصر في 7صفر سنة 1006هـ، وعُزل عنها في يوم 24 رجب من تلك السنة. انظر على سبيل المثال: سجل محكمة الحاكم رقم 559 ص8، سجل محكمة باب الشعرية رقم 597

ص248، 465، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 475 ص291، 345.

55- هو القاضي/ بدر الدين حسن بن علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي، وُلد باسطنبول سنة 953هـ ونشأ وتعلم بها وارتقى في مناصب القضاء، وأصبح قاضياً بحلب سنة 999هـ، وبعد عزله عنها تولي مصر في 15 رجب سنة 1003هـ وظل بها حتى 19 صفر سنة 1004هـ حينما عيّن قاضياً بأدرنة، ثم عاد مرة أخرى لقضاء مصر في 24 رجب سنة 1006هـ واستمر فيها حتى 15 المحرم سنة 1007هـ، وبعد ذلك ارتقى في قضاء عدة مدن بتركيا لكنه مرض وطلب قضاء رشيد بمصر فتولاها، وظل فيها حتى وفاته في شوال سنة 1012هـ. سجل محكمة الحاكم رقم 560 ص28، سجل محكمة القسمة العربية رقم 10 ص369، 425، المحبي: المصدر السابق، جـ2، ص27-28.

56- هو القاضي/ يحيى بن زكريا بن بيرم، وُلد باسطنبول سنة 999هـ واجتهد في طلب العلم علي يد علماء عصره وتفوق وذاع صيته، ودرس في مدارسها، ثم سلك سلك القضاء وعيّن قاضياً على حلب سنة 1004هـ وبعدها انتقل إلى دمشق، ومنها انتقل إلى قضاء مصر في أواخر سنة 1006هـ، وبعد عزله عنها تولاها مرة أخرى في 15 محرم سنة 1007هـ/ واستمر فيها حتى 23 رجب سنة 1007هـ، لكن تم تجديد تعيينها بها في 19 شعبان من تلك السنة وأقام بها حتى الأول من ربيع الآخر سنة 1009هـ حينما نُقل منها إلى قضاء بروسة، وبعدها أدرنة ومنها إلى اسطنبول ثم وُلي قضاء الروم إيلي، وعين بعدها مفتياً في 6 رجب سنة 1031هـ، وتُوفي في ذي الحجة سنة 1053هـ. سجل محكمة باب الشعرية رقم 598 ص40، 199، 227، سجل محكمة طولون رقم 186 ص538، سجل محكمة قوصون رقم 255 ص126، 177، المحبي: المصدر السابق جـ4 ص467-472.

57- هو القاضي / عبدالوهاب بن قاضي مصر الأسبق يحيى بن زكريا، تولى عبدالوهاب قضاء مصر بعد عزل والده عنها، في الأول من ربيع الآخر سنة 1009هـ، واستمر فيه حتى 20 صفر سنة 1010هـ، سجل محكمة طولون رقم 188 ص436، سجل محكمة قوصون رقم 256 ص295، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 482 ص70.

58- هو السيد الشريف/ عبدالقادر القيصري نقيب الأشراف باسطنبول، اجتهد في طلب العلم وسلك طريق القضاء، وتولى قضاء بلدته القيصرية، وبعد عزله عنها عيّن نقيباً لنقباء الأشراف باسطنبول في ربيع الآخر سنة 1008هـ، واستمر نقيباً حتى وفاته في جمادى الأولى سنة 1013هـ. المحبي: المصدر السابق، جـ2 ص473.

59- هو قاضي القضاة / محمد بن محمد بستان زادة، وُلي قضاء مصر يوم 25 رمضان

سنة 1011هـ، وعُزل عنه في 4 شوال من تلك السنة، أي أنه لم ينالها إلا لبضعة أيام فقط. انظر على سبيل المثال: سجل محكمة الباب العالي رقم 79 ص العنوان، 207، سجل محكمة الزاهد رقم 667 ص477.

60- هو القاضي/ محمد بن حسام الدين، الذي عيِّن قاضياً على مصر في ذي القعدة سنة 1011هـ، وظل فيها حتى 6 ذي الحجة سنة 1012هـ. سجل محكمة الباب العالي رقم 79 ص318 وثيقة 1410، سجل محكمة باب الشعرية رقم 600 ص315.

61- جاويش الأشراف: المعروف أن لفظ "الجاويش" مأخوذ عن التركية "جاووش" الدالة على النداء والصياح والصوت، والمقصود بها منصباً عسكرياً، والكلمة دخلت بهذا المعنى في الفارسية والعربية. وفي الدولة العثمانية كان لكل هيئة كبيرة جاويشيتها وفي خدمة كل أمير من حكام الأقاليم جاويشية لتبليغ الأوامر والرسائل. وكان جاويشية الأشراف يقومون بتبليغ الأوامر الصادرة عن نقيبهم وديوانهم.
أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق، ص59 ومابعدها.

62- هو القاضي/ أحمد بن حسين الذي كان قاضياً على المدينة المنورة في أوائل القرن 11هـ/ 17م، ثم عين أحمد أفندي قائم مقام عن قاضي مصر مصطفى أفندي عزمي زادة وذلك في 7 ذي الحجة سنة 1012هـ، واستمر أحمد أفندي في منصبه هذا حتى 24 صفر سنة 1013هـ. سجل محكمة باب الشعرية رقم 600 ص315، 407، سجل محكمة الباب العالي رقم 82 ص172 وثيقة 816، ص175.

63- عثماني: عملة عثمانية فضية تم ضربها لأول مرة في عهد السلطان أورخان في سنة 729هـ/ 1328م بعيار 90% على أن كل 2.75 عثماني يساوي درهما من الفضة. كما أطلق "عثماني" على العملة الفضية المسماة "آقجة"- وتعني الضارب إلى البياض- التي صرف منها في تركيا كل 3 آقجة بنصف الفضة (بارة)، بينما في مصر كل 2 آقجة من المضروبة فيها ببارة، ولم تُسك "آقجة" على نسق واحد أو وزن واحد، وكثر غشها ونقص وزنها في مصر واليمن بقصد الكسب. لمزيد من التفصيل- انظر: إيمان أبو سليم: وثائق وقف محمد باشا ص352 تحقيق أو مابه من مراجع.

64- هو قاضي القضاة/ محمد عبدالغني ميرشاه، ولُي قضاء مصر في 29 شعبان سنة 1013هـ، لكنة لم يجيئ إليها فقد عزل عنها في 8 ذي القعدة من تلك السنة. سجل محكمة الباب العالي رقم 84 ص459، سجل محكمة باب الشعرية رقم 600 ص683، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 477 ص281، 353.

[illegible]

٥١٠

[illegible]

لوحة رقم (1)

سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 ص 285 وثيقة رقم 510 بداية الوثيقة وأطراف الدعوي وموضوعها

ذات ولدي محمد وحمزة الى اولاد ولدت للسيد ابراهيم [illegible] الشريف محمد المدني المنارالي والسيد
محمد والسيدة فاطمة [illegible] امرهاني [illegible] واحاجب [illegible] حصص فاطمة ومحمد وحمزة
ومحمد وفاطمة وامرهاني المذكورين [illegible] المذكور الى الامير محمد المدني [illegible]
[illegible] المكان الكائن [illegible] بالطريق الشرعي وان [illegible] عليها واضعة يدها على المكان [illegible]
[illegible] عن المكان المذكور [illegible] المنار [illegible] واصبح [illegible]
[illegible] فسئلت عن ذلك فاجبت بالاعتراف [illegible]
وان [illegible] للسيد محمد المهمندار المنار [illegible] وانتقال [illegible]
[illegible] فاحضر [illegible] عبد الله
[illegible] عبد الله [illegible]
[illegible] عبد الله [illegible] سليمان [illegible] عبد الله [illegible]
[illegible] ملا محمد امام [illegible] وشهدوا عند الاستفتا [illegible]
الى [illegible] المهمندار [illegible]
في جميع المكان المحدود [illegible] الشرعي [illegible] المذكور [illegible] محمد المهمندار [illegible]
[illegible] انتقال [illegible] ولدت [illegible]
[illegible] ولده ابراهيم [illegible] المدني [illegible] المذكور [illegible]
من قبل الى زوجته فاطمة [illegible] ولديه محمد وحمزة والى اولاد ولديه السيد ابراهيم والسيد محمد
المدني والسيد محمد وفاطمة وامرهاني [illegible] حصص فاطمة
ومحمد وحمزة واحمد وفاطمة وامرهاني المذكورين الى السيد محمد المدني المنار [illegible]
[illegible] المكان المذكور [illegible] الشرعي [illegible] الامير محمد المدني [illegible] شريف
صحيح النسب [illegible] الامير ابراهيم الدفتردار وان الامير ابراهيم [illegible] شريف صحيح النسب [illegible]
[illegible] وان [illegible] شريف صحيح النسب [illegible] محمد
الحسني [illegible] المهمندار [illegible] السيد محمد المدني [illegible] متصل بنسب [illegible]
السيد محمد المهمندار وان نسب [illegible] محمد المهمندار متصل بنسب [illegible] الشريف محمد [illegible]
[illegible] علي المتصل بنسب [illegible]
[illegible] العابدين [illegible] الامام الحسين [illegible] علي [illegible] ابي طالب كرم الله وجهه [illegible]
[illegible] شرائط القبول شرعا [illegible] محمد المدني [illegible]
محمد [illegible] المحكمة متضمنة [illegible] للشريف محمد المهمندار الحسيني [illegible]
[illegible] السيد محمد المهمندار [illegible]
محمد [illegible] على المنار [illegible] المشروحة [illegible]
[illegible] العابدين [illegible] الامام الحسين [illegible] علي [illegible] ابي طالب المحكمة [illegible]
[illegible] على [illegible] شرعي [illegible]
[illegible] المذكور [illegible] السيد محمد [illegible] الحاكم [illegible]
[illegible] سلسلة نسبه [illegible] السادة الاشراف [illegible] للشريف محمد

لوحة رقم (2)

جزء من الوثيقة رقم 510 ورد فيه سلسلة نسب محمد باشا